منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي

نيودلهي، الهند، 19–24 سبتمبر/أيلول 2022

استعراض التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المُستدامة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

ملخص تنفيذي

في القرار رقم 2017/1، الذي يؤكد على الدور المهم للمعاهدة الدولية في توفير إطار حوكمة فعال لإدارة وتبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، قرر الجهاز الرئاسي إجراء تقييم في دورته التاسعة، للتقدم المحرز في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و15، ولا سيما الغايات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. تقدم هذه الوثيقة لمحة موجزة عن التقدم المحرز حتى الآن نحو تحقيق هدفي التنمية المستدامة 5.2 و 6.15 فيما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتشير إلى بعض الدروس المستفادة، بهدف مواصلة التقدم وتسريعه في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة 2030) وبلوغ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

التوجيهات المطلوبة

الجهاز الرئاسي مدعو للإحاطة علما بهذا التقرير وتقديم التوجيه والتوصيات لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمعاهدة الدولية.

يمكن الاطلاع على وثائق منظمة الأغذية والزراعة والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة:
www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/ar/c/1259571/

أولاً. مقدمة

1. من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، وضعت الحكومات الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة رؤية طموحة للغاية وتحويلية، تتصور عالماً خالياً من الفقر والجوع بحلول عام 2030، عالم تزدهر فيه الحياة بكل أوجهها. وهذا يتطلب من البلدان استحداث أنظمة غذائية مستدامة واتباع طرق جديدة لإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك التنوع الوراثي النباتي، من أجل بناء مستقبل سليم للناس وكوكب الأرض.

2. في دورته السابعة، وعند النظر في موضوع الجلسة "مساهمة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، سلط الجهاز الرئاسي الضوء على أهمية التنفيذ الفعال للمعاهدة الدولية للمساهمة في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة – ولا سيما هدفي التنمية المستدامة 5.2 و 6.15، فيما يتعلق بالحفاظ على الموارد الجينية والوصول إليها وتقاسم منافعها – وفي تقديم مساهمة غير مباشرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 1 و12 و13 و17. وسلط الضوء خاصة على المساهمات التي قدمها النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها (النظام المتعدد الأطراف) لتحقيق الهدف 5.2 من أهداف التنمية المستدامة من خلال تسهيل الوصول إلى أكثر من 4.2 مليون عينة للمربين والمزارعين وأصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم.[1]

3. في القرار رقم 2017/1، الذي يؤكد على الدور المهم للمعاهدة الدولية في توفير إطار حوكمة فعال لإدارة وتبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، قرر الجهاز الرئاسي إجراء تقييم في دورته التاسعة، للتقدم المحرز في تحقيق هدفي التنمية المستدامة 2 و15، ولا سيما الغايات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.[2]

4. تُقدم هذه الوثيقة لمحة موجزة عن التقدم المحرز، حتى الآن، نحو تحقيق هدفي التنمية المستدامة 5.2 و6.15 فيما يتعلق بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.[3] كما تُشير إلى بعض الدروس المستفادة من أجل مواصلة التقدم وتسريعه في تنفيذ خطة عام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

[1] القرار رقم 2017/1 *مساهمة المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030*

[2] المرجع السابق.

[3] الهدف 5.2: بحلول عام 2020، الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والمحاصيل والحيوانات المستزرعة والمستأنسة وأقاربها البرية، بما في ذلك من خلال بنوك البذور والنباتات المدارة جيدًا والمتنوعة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز الحصول على المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية والمعارف التقليدية المرتبطة بها والتقاسم العادل والمنصف لها، على النحو المتفق عليه دوليا.
الهدف 6.15: تشجيع التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وتعزيز الحصول المناسب على هذه الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا.

ثانياً. مراجعة التقدم المُحرز

5. تم إعداد العديد من النتائج الواردة في هذه الوثيقة بناءً على المعلومات الموجودة في الوثائق ذات الصلة المقدمة إلى الجهاز الرئاسي في هذه الدورة، ولا سيما من "توليف وتحليل التقارير الواردة عملاً بالقسم خامساً من إجراءات الامتثال" الواردة في الوثيقة، IT/GB-9/22/14، *تقرير لجنة الامتثال*.

6. تم استلام ما مجموعه 79 تقريراً وطنياً في إطار آلية الامتثال حتى 15 أغسطس/آب 2021، أي ما يُعادل نسبة 53 في المائة من الأطراف المتعاقدة وما يُمثل زيادة كبيرة خلال السنوات الأخيرة. منذ إعداد التقرير الذي نظرت فيه الدورة الثامنة للجهاز الرئاسي، ورد 34 تقريراً وطنياً، قُدم 26 تقريراً منها للمرة الأولى.

7. خلال استعراض أهمية عملها لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ناقشت لجنة الامتثال (اللجنة) المؤشرات العالمية المتصلة بتنفيذ المعاهدة الدولية وكيف أن مشاركة الأطراف المتعاقدة لمجموعات البيانات من خلال تقاريرها الوطنية ساهم بشكل فعال في رصد التقدم المحرز. وبناءً على ذلك، شدَّدت اللجنة على الدور المهم الذي تضطلع به المعلومات التي تشاركها الأطراف المتعاقدة من خلال تقاريرها بموجب القسم الخامس من إجراءات الامتثال في سياق رصد التقدم المحرز في خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[4]

8. في القرار 2017/1، يحث الجهاز الرئاسي الأطراف المتعاقدة على مواصلة الجهود التي تبذلها للعمل بانتظام على مراجعة وتحديث إشعاراتها إلى المعاهدة الدولية، ومواصلة تشجيع الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الخاضعين لولايتها على إدراج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف حسب الاقتضاء.[5]

9. يُظهر تحليل البيانات الواردة في الملحق 2 من الوثيقة IT/GB-9/22/9.1، بعنوان *تقرير عن تنفيذ النظام المتعدد الأطراف وأداء مهامه*، زيادة بنسبة 5 في المائة في الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المتوفرة في النظام المتعدد الأطراف من قبل الأطراف المتعاقدة والمنظمات الدولية، مقارنة بالتقرير المقدم في عام 2019، مع توافر 1482503 مادة.

10. وفقًا *لتقرير لجنة الامتثال*، أفاد 72 بالمائة من الأطراف المتعاقدة المبلغة بالتوافر الجزئي أو الكلي للمواد المدرجة في الملحق الأول من المعاهدة الدولية.[6]

11. أفاد اثنان وعشرون طرفا متعاقدا عن تدابير لتشجيع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الخاضعين لولايتها القضائية، الذين يحتفظون بموارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة مدرجة في الملحق الأول، على إدراج تلك الموارد في النظام

---

[4] IT/GB-9/22/14، *تقرير لجنة الامتثال*، الفقرات 24-25

[5] القرار 2017/1، الفقرة 6

[6] IT/GB-9/22/14 *تقرير لجنة الامتثال*، الملحق 2، الفقرة 31

المتعدد الأطراف.[7] وتشمل التدابير وضع مواد للتوعية وتنظيم حلقات عمل مع مجموعات أصحاب المصلحة، ولا سيما الجامعات وجمعيات ومجموعات مربي النباتات.

12. ترد مزيد من المعلومات حول الإدراج الطوعي للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين في الوثيقة، IT/GB-9/22/9.1.2 Rev.1، *تقرير عن التدابير الممكنة لتشجيع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على ضم المواد إلى النظام المتعدد الأطراف وعمليات استعراض وتقييم أخرى في إطار النظام المتعدد الأطراف*.

الهدف 5.2

13. يمثل حفظ الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في مرافق الحفظ المتوسطة أو الطويلة الأجل (*خارج الموقع الطبيعي*، في بنوك الجينات) أبرز وسائل الحفظ في جميع أنحاء العالم. إذ يمكن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المحفوظة في هذه المرافق بسهولة في برامج التربية وحتى مباشرة في المزرعة.

14. يُحسب المكون النباتي للمؤشر 1.5.2 (أ) على أنه عدد العينات المدخلة من الموارد الوراثية النباتية المضمونة في مرافق الحفظ في ظل ظروف متوسطة أو طويلة الأجل، حيث يتم تعريف "المدخل" على أنه عينة مميزة من البذور أو المواد النباتية أو النباتات المخزنة في بنك الجينات.

15. بحلول نهاية عام 2020، كان من الممكن حفظ 5.7 مليون عينة مُدخلة من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في ظل ظروف متوسطة أو طويلة الأجل في 831 بنكًا للجينات من قبل 114 دولة و17 مركزًا إقليميًا ودوليًا للبحوث، وهو ما يمثل زيادة بنحو 0.2 في المئة مقارنة بالعام السابق. وقد استندت التقديرات إلى تقارير مُحدثة صادرة عن 70 دولة و14 مركزًا للبحوث، ما يُمثل 82.6 في المائة من إجمالي الحيازات، وتقارير السنوات الأخيرة للبلدان والمراكز المتبقية.[8]

16. لوحظت الزيادات الصافية في حيازات بنوك الجينات مع أكبر زيادة نسبية (+ 22٪) في أوقيانوسيا، باستثناء أستراليا ونيوزيلندا، تليها إفريقيا جنوب الصحراء (+ 1.8٪) وشمال إفريقيا (+ 1.3٪) وجنوب آسيا (+ 1.1٪). وعلى مدار العام، زادت الموارد الوراثية المحفوظة بأكثر من 1 في المائة في 19 دولة من أصل 70 دولة، و4 مراكز من أصل 14 مركزًا إقليميًا أو دوليًا.[9]

17. حدثت الانخفاضات الصافية في حيازات بنوك الجينات بأكثر من 1 في المئة في سبعة بلدان: ثلاثة في أوروبا (-11.4 في المئة، -3.7 في المئة و-1.7 في المئة)، واثنان في غرب آسيا (-38 في المئة و-2.7 في المئة) وواحد في كل

[7] IT/GB-9/22/14، *تقرير لجنة الامتثال*، الملحق 2، الفقرة 35

[8] راجع www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/251a/en/

[9] راجع www.fao.org/sdg-progress-report/en/

من بلدان جنوب شرق آسيا (–12.1 في المئة) وأمريكا الجنوبية (–3.5 في المئة). ونُسبت الخسائر إلى تحديد التكرارات وإزالتها في أوروبا وإلى عدم كفاية الموارد البشرية والمالية في المناطق المتبقية.[10]

18. وفقًا *لتقرير لجنة الامتثال*، ذكرت جميع الأطراف المتعاقدة البالغ عددها 79 أن هناك مجموعات *خارج الموقع الطبيعي* في أراضيها وأن الغالبية العظمى من التقارير تحتوي على قوائم مُفصلة للمجموعات *خارج الموقع الطبيعي*، مع إدراج معظم التقارير لعدد العينات المدخلة. يشير حوالي 65 تقريرًا إلى أن الأطراف المتعاقدة قد شجعت على تطوير نظام فعال ومستدام للحفظ خارج الموقع الطبيعي للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وذلك من خلال البرامج الوطنية أو الإقليمية بشكل رئيسي، وأفاد 65 طرفًا متعاقدًا أنه تم رصد الحفاظ على الصلاحية ودَرجة التباين والسلامة الجينية لمجموعات الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة خارج الموقع الطبيعي.[11]

19. أفاد أربعة وخمسون طرفا متعاقدا أنهم يعملون على تعزيز الصون في المواقع الطبيعية لأقارب المحاصيل البرية والنباتات البرية لإنتاج الأغذية، كما اتخذ ثمانية وأربعون طرفا متعاقدا تدابير لتعزيز الصون في المواقع الطبيعية والمناطق المحمية، واتخذ ثلاثة وعشرون طرفا متعاقدا تدابير لدعم جهود السكان الأصليين والمجتمعات المحلية، ولا سيما التوعية بأهمية أقارب المحاصيل البرية.[12]

20. أشار اثنان وستون طرفا متعاقدا في تقاريرهم أنهم عزّزوا أو دعموا جهود المزارعين والمجتمعات المحلية في إدارة وصون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المزرعة، بما في ذلك من خلال برامج تنمية ريفية وأنشطة تدريب، من مثل حلقات العمل لبناء القدرات والدعم المالي ودعم تسجيل الأصناف في سجلات الأصناف النباتية.[13]

21. لتعزيز الحفظ الطويل الأجل للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، على النحو المطلوب في الهدف 5.2 من أهداف التنمية المستدامة، نظمت الأمانة حلقات عمل تدريبية وندوات عبر الإنترنت. وكانت الأهداف الرئيسية لهذه الأنشطة هي بناء القدرات الفردية والمؤسسية، وتعزيز تبادل المعارف وتقاسمها بين الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة وفيما بينها، أي المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والقطاع الخاص ومعاهد البحث والجامعات، ونشر موارد المعلومات وأدوات الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

الهدف 6.15

22. تتضمن هذه الوثيقة تحليل 79 تقريرا واردا، ومن بين هذه التقارير، ورد 22 من إقليم أفريقيا (ما يساوي 49 المائة من الأطراف المتعاقدة الإقليم)، و 21 من إقليم أوروبا (54 في المائة)، و14 من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر

---

[10] المرجع السابق.

[11] IT/GB-9/22/14، *تقرير لجنة الامتثال*، الملحق 2، الفقرة 17

[12] IT/GB-9/22/14، *تقرير لجنة الامتثال*، الملحق 2، الفقرة 16

[13] IT/GB-9/22/14، *تقرير لجنة الامتثال*، الملحق 2، الفقرة 15

الكاريبي (67 في المائة)، و 11 من إقليم آسيا (61 في المائة)، و 2 من إقليم أمريكا الشمالية (100 في المائة)، و 5 من إقليم الشرق الأدنى (42 في المائة) و4 من إقليم جنوب غرب المحيط الهادئ (40 في المائة).[14]

23. منذ عام 2016، أتاحت المعاهدة الدولية، من خلال اتفاقية التنوع البيولوجي، الوكالة الراعية للمؤشر 1.6.15، المعلومات والبيانات التي قدمتها الأطراف المتعاقدة وغيرها فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدة الدولية، وذلك لتسهيل المراقبة التي تقودها الأمم المتحدة و التقارير على المؤشر.

24. يقيس المؤشر التقدم الذي أحرزته البلدان في اعتماد الأطر لضمان التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية. ومن خلال إعداد أطرها للحصول على الموارد وتقاسم منافعها، تساهم البلدان في تحقيق الهدف 6.15 والحفاظ على التنوع الجيني واستخدامه المستدام.

25. البيانات ذات الصلة التي توفرها المعاهدة الدولية للمؤشر 1.6.15 هي:

- البلدان التي تُشكل الأطراف المتعاقدة في المعاهدة الدولية؛
- البلدان التي أبلغت عن أطر أو تدابير تشريعية وإدارية وسياسية من خلال نظام الإبلاغ عن الامتثال للمعاهدة الدولية عبر الإنترنت؛
- العدد الإجمالي المبلغ عنه للاتفاقيات الموحدة لنقل المواد الموقعة من قبل متلقي الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في البلاد.

26. منذ عام 2015، ارتفع عدد الأطراف المتعاقدة من 135 إلى 149. اعتبارًا من فبراير/شباط 2022، قدمت 79 دولة تقاريرها الوطنية التي تحتوي على معلومات بخصوص تنفيذها لأحكام المعاهدة الدولية، بما في ذلك تدابير الحصول على الموارد وتقاسم منافعها؛ ويمثل هذا زيادة كبيرة من 12 دولة في عام 2016. كما زاد عدد الاتفاقات الموحدة لنقل المواد من 55551 في عام 2015 إلى 85934 في عام 2022، مما يشير إلى أن المزيد من المستخدمين يستفيدون من الوصول إلى الموارد الوراثية النباتية للبحث والتربية والتدريب.

27. في القرار 2017/1، يطلب الجهاز الرئاسي من الأمين دعم الأطراف المتعاقدة، بناء على طلبها ورهنا بتوافر المواد، في جهودها الرامية إلى تعميم تطبيق المعاهدة الدولية في البرامج والاستراتيجيات الوطنية ذات الصلة بإنجاز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. [15]

28. تنشر الأمانة معلومات بشأن التدابير والممارسات التي تؤدي إلى إعمال حقوق المزارعين، على النحو المنصوص عليه من قبل الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة. إذ يُعتبر إعمال حقوق المزارعين ضروريًا ليس فقط لتحقيق الهدف

[14] IT/GB-9/22/14، *تقرير لجنة الامتثال*، الملحق 2، الفقرة 4

[15] القرار 2017/1، الفقرة 9

5.2 من أهداف التنمية المستدامة، ولكن لتحقيق أيضًا أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك الهدف 3.2 بشأن صغار المنتجين، و 4.2 بشأن النظم الغذائية المستدامة، و6.15 بشأن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

29. يُعد إطار عمل المراقبة والتقييم والتعلم الذي تمت الموافقة عليه مؤخرًا لصندوق تقاسم المنافع أداة عملية لتقييم تأثير مشاريع صندوق تقاسم المنافع وتمكين الرصد على مستوى النتائج. ويهدف الرصد على مستوى النتائج إلى تقييم وإثبات الفوائد التي تجلبها الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لصغار المزارعين في البلدان النامية وتتبع كيفية مساهمة الإنجازات الرئيسية المتوسطة الأجل للمشروع في الأهداف الطويلة الأجل لإدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في سياق تنفيذ المعاهدة الدولية.

30. يهدف مكون إدارة التعلم والمعرفة في إطار عمل المراقبة والتقييم والتعلم إلى دعم وتحسين دمج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في التخطيط/البرمجة الوطنية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وسوف يتتبع التغييرات في السياسات والتحول المؤسسي لتسخير الموارد الوراثية النباتية لأنظمة الغذاء والزراعة المقاومة لتغير المناخ.

31. توضح استراتيجية التمويل المحدثة وإطار نتائجها كيفية مساهمة تنفيذ المعاهدة الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

32. تدعم الخطة التشغيلية لاستراتيجية التمويل التنفيذ من خلال تحديد المعالم والنتائج الرئيسية. وهي تتضمن مسار عمل بشأن الميزانيات والأولويات الوطنية، والذي تم بموجبه وضع معلمة بارزة للأطراف المتعاقدة لدمج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطط التنمية الوطنية والميزانيات الوطنية والأولويات لزيادة التمويل. ويشمل ذلك استحداث الأدوات وأفضل الممارسات لتحسين دمج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في خطط التنمية الوطنية، بما في ذلك الخطط المعنية بأهداف التنمية المستدامة.

33. تم إعداد مشروع إستراتيجية مشاركة صناعة تجهيز الأغذية، مع إسهامات مجموعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك من طرف قطاع الأغذية الزراعية. وهي تعترف أن أهداف التنمية المستدامة تتضمن دورًا مهمًا للقطاع الخاص في التنمية العالمية، وأن هناك فرصة واضحة للمشاركة مع صناعة تجهيز الأغذية لتطوير شراكات استراتيجية بهدف تنفيذ المعاهدة للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

34. سيتم تنفيذ مشروع إستراتيجية مشاركة صناعة تجهيز الأغذية ضمن أطر السياسات العالمية ذات الصلة، مثل أهداف التنمية المستدامة وستزيد من إمكانية الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، مما سيساعد على زيادة الأمن الغذائي والتغذوي والحفاظ عليه، وتحسين سبل العيش والاقتصادات الريفية، والتصدي للتحديات التي يطرحها التكيف مع تغير المناخ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ثالثاً. الدروس المُستفادة

35. استنادًا إلى التقرير التوليفي، تم توفير التحليل في *تقرير لجنة الامتثال* (IT/GB-9/22/14) في الملحق 2.[16] ترد أدناه بعض المقتطفات من التحليل كدروس مستفادة لبلوغ المزيد من التقدم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدفان 5.2 و6.15.

36. في حين أن 72 في المائة من الأطراف المتعاقدة المبلغة قد أتاحت مواد الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف وأفادت عن ذلك عبر إبلاغات أُرسلت إلى الأمانة، حددت لجنة الامتثال أن الإبلاغ بشأن المواد المتاحة في النظام المتعدد الأطراف كمجال يحتاج إلى دعم إضافي وبناء القدرات. وتعدد التقارير الوطنية لكل طرف الأسباب الرئيسية، وهي ذات طابع قانوني أو سياساتي أو فني أو مالي.

37. وفيما يتعلق بالنظام المتعدد الأطراف، فقد تم إبراز التوعية بفوائده وعملياته وطرائقه كإجراء مهم لدعم عمله. وأشار العديد من الأطراف المتعاقدة إلى أن هذا سيساعد في التغلب على التردد بين بعض أصحاب المصلحة على المستوى الوطني بشأن النظام المتعدد الأطراف واستخدامه. كما يقترحون وضع مبادئ توجيهية حول كيفية إدراج المواد في النظام المتعدد الأطراف.

38. تعاون أكثر من 80 في المئة من الأطراف المتعاقدة التي رفعت تقاريرها مع أطراف متعاقدة أخرى على صون أو استكشاف أو جمع أو توصيف أو تقييم أو توثيق الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ويشير هذا إلى أهمية التعاون والشراكات بين الأطراف المتعاقدة في جهودها للحفاظ على التنوع الوراثي النباتي ومواصلة التقدم فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.

39. في القرار 2017/1، سلط الجهاز الرئاسي الضوء على أهمية التنفيذ الفعال للمعاهدة الدولية للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالحفاظ على الموارد الوراثية والحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها. وفي هذا الصدد، فإن التقارير الوطنية المقدمة، وكذلك تلك المحدثة، بموجب إجراءات الامتثال توفر معلومات مهمة تتعلق بتنفيذ الأطراف المتعاقدة للمعاهدة، وهي ذات صلة بتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، يتم تشجيع الأطراف المتعاقدة أيضًا على تقديم المعلومات ذات الصلة إلى *النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الموارد الوراثية النباتية التابع لمنظمة الأغذية والزراعة*.

[16] IT/GB-9/22/14، *تقرير لجنة الامتثال*، الملحق 2، الفقرة 80

رابعاً. التوجيهات المطلوبة

40. الجهاز الرئاسي مدعو للإحاطة علما بهذا التقرير وتقديم التوجيه والتوصيات لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمعاهدة الدولية، مع تحديد موعد المراجعة التالية للتقدم في دورته الثانية عشرة في عام 2027. [17]

[17] مشروع برنامج العمل المتعدد السنوات للجهاز الرئاسي للمعاهدة الدوليّة 2022– 2027 (IIT/GB-9/22/17.1)